



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

أكثر من مئتي يوم على تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة من دون أن يبصر التشكيل النور. وبينما تترجح البلاد تحت وطأة وضع اقتصادي صعب ينذر بأزمة اجتماعية وإنسانية كبيرة وسط إشاعات كثيرة حول وضع الليرة اللبنانية، يبدو أن من يعنيه أمر التشكيل لم يوفّر الضوء الأخضر لهذا الأمر، وكأن السياسيين الذين أعطاهم الشعب اللبناني (أقل من نصف الناخبين اللبنانيين بينما استتفك كثيرون عن المشاركة في الانتخابات النيابية) وكالة الحكم، أداروا ظهرهم للشعب غير مكترئين بوضع البلاد.

وبرغم الوضع الدقيق جنوباً، لا يبدو أن الأمور في اتجاه الحلحلة، وقد زاد الأمور تفاقمًا الحدث الأخير الذي استهدف رئيس حزب التوحيد العربي وئام وهاب في الجاهلية، والذي، لأسف الحريري وزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، قد قرب المسافات بين المعارضة الدرزية في وجههما، بينما عزز الحدث من موقف قوى ما يعرف بـ ٨ آذار، ووضع الحريري وجنبلاط في موقف الدفاع، في الوقت الذي حاول فيه رئيس الجمهورية ميشال عون مسك العصا من المنتصف، لكن يؤخذ عليه عدم تصدّره المشهد الذي كاد يؤدي باستقرار البلاد، بينما اتّضح، من جديد، أن حفظ الاستقرار هو بيد حزب الله وأمينه العام السيد حسن نصر الله.

ومن الغريب أنّ بعض السياسيين لا يتّعظون من أحداث الماضي، وبغض النظر عمّن كان فعلياً وراء إطلاق شرارة أحداث الجاهلية، الحريري أم جنبلاط، فإن كثيرين يرون أن الثاني كان بالفعل العقل المدبّر لما حصل. هو مشهد شبيهه بأحداث أيار ٢٠٠٨، حين اتّخذت الحكومة اللبنانية آنذاك قراراتها الشهيرة التي دفعت بحزب الله إلى التحرك في ٨ أيار في بيروت (وليس

في ٧ أيار وهذا خطأ شائع إذ أنّ تحرك ذلك اليوم كان من قبل الاتحاد العمالي العام واتّخذ أعمال تحركات شعبية) ومن ثم في ١١ من الشهر نفسه في الجبل.

عندها، فهم الحريري وجنبلاط الرسالة، وسارع الأخير، الذي كان يعتبر القلب الحقيقي لحركة ١٤ آذار، إلى الخضوع للأمر الواقع وذهب الجميع إلى مؤتمر الدوحة في ذلك الشهر الذي فرض الثلث الضامن للمعارضة حينها التي قبلت به، علماً بأنها كانت تستطيع قلب المعادلة سياسياً وفرض هذا الأمر كعرف مماثل لأعراف اتفاق الطائف، لكنها لم تفعل.

في كل الأحوال، عشرة أعوام فاصلة عن تلك الأحداث لم تفد في فهم واقع الأمور محلياً وإقليمياً، وخاصة بعد فشل رهانات فريق السعودية على أحداث سوريا، وخروج حزب الله أقوى من ذي قبل داخليا وخارجيا.

في هذه الأثناء، بدأ اليوم المشهد قريبا وسارع حزب الله إلى تدارك الأمور التي كادت تقلت من بين أيادي المعنيين بعد سقوط مرافق وهاب قتيلا. لكن جنبلاط حاول إبداء المراجعة من جديد بعد محاولة فاشلة للتصل من تغطية العملية الأمنية، خاصة بعد أن لمس جدية موقف حزب الله واستشعر خطورة الوضع في ساحته، التي تستعد معارضته فيها لتشكيل جبهة حليفة لحزب الله، ولملمة قوى ٨ آذار من جديد وتصعيد الموقف، خاصة وأنه بدلاً من أن توجه ضربة كبيرة إن لم تكن قاضية إلى وهاب، تمكّن الأخير من تأمين التفاف فريق ٨ آذار حوله، شمل حتى القيادي الدرزي طلال أرسلان، وكان لافتاً أنها حصلت على بركة السفير السوري علي عبد الكريم علي، وهما كانا على خصومة مع وهاب، في مقابل انكشاف جبهة تيار المستقبل - التقدمي الاشتراكي، وبروز هشاشة قوتها الأمنية التي انسحبت من الجبل على شاكلة الهروب من المعركة.

لكن هذه المراجعة الجنبلاطية قد لا تكون، مرة جديدة، موثوقة، إذ إن حزبيّه يتحدثون عن رفض تام من قبله للحالة "الشاذة" التي لا يزال وهاب يمثلها، وهم يلفتون إلى أن هذا الأمر سيمثل مخاطر على سلامة أبناء الجبل وأمنهم.

ولدى جنبلاط محضرا يخصّه حول ما أوصله من رسائل إلى حزب الله، أهمها أنه غير متورط بما حدث ولم يعلم به، وأن لقاءه مع الحريري لم يكن مباركة لما حصل وقد حصل صدفة. لكن ثمة تقاطع بين جنبلاط والحزب على الاتفاق على الاستمرار في منطق تنظيم الخلاف واستمرار مسيرة المصالحة وتطبيع العلاقات بعد مخاض أيار ٢٠٠٨، على أن يبيني الطرفان على التقدم الذي حصل في العلاقة بينهما.

لكن الأمور مستقبلياً لا يبدو أنها ستسير على وحدة الموقف بين الطرفين، ذلك أن القضايا الخلافية هي أكبر من أن تحلّ، وأهمّها المعركة في سوريا حيث اتخذ جنبلاط موقفاً متطرفاً ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وإن اتخذ منذ فترة موقفاً معتدلاً تجاه سلاح حزب الله، علماً أن هذين الموضوع، العلاقة مع سوريا وسلاح الحزب، هما موضوعا الخلاف الأساسيين بين القوى السياسية.

لم يلجأ جنبلاط إلى مراجعة لموقفه السوري وأخذ يصرّ على موقفه، طبعاً بالتناغم مع داعمه الإقليمي وذلك الدولي، كما أنه لم يستفد من تطور الأمور في سوريا لإعادة وصل ما انقطع مع المجموعات الدرزية اللبنانية والسورية التي حرّض على قتلها خلال الفترة الماضية، ويسقط ذلك التحليل الجنبلاطي الخاطيء نفسه على قراءته لنتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، إذ حاول تدارك ما حصل وكابر في معركة تحصيل المقاعد الوزارية الدرزية الثلاثة، لكنه أذعن في النهاية. إلا أنه لا يزال يرفض فكرة التعامل مع الأمر الواقع على الساحة الدرزية الذي أفرز قوة

جديدة عززها وهاب عبر قتاله الكبير لصالح محور المقاومة في سوريا، وإن كان لا بد من التسجيل أن وهاب أخطأ في التعليق الذي أدى إلى ما حصل والذي جاء في توقيت غير مناسب، لكنه حاول استيعاب الأمور بعدها ولجم مناصريه، وهو، وإن كان يُعد أقل قوة بكثير من الزعامة الجنبلاطية، إلا أنه يملك ما يكفي لهزّ استقرار الجبل وإزعاج تلك الزعامة، خاصة مع سعيه إلى بلورة فريق سياسي جديد في لبنان على غرار فريق ٨ آذار ولكن في شكل موسع وبحلّة جديدة يؤسس لمرحلة جديدة من العمل السياسي في المرحلة المقبلة. أما بالنسبة إلى حلفه مع أرسلان، يبدو أن الأمر في حاجة إلى بحثٍ كثير، يشترك الطرفان في مخاصمة جنبلاط، لكن الحلف الذي يريد وهاب أن يضمّهما وغيرهما على الساحة الدرزية، انطلقا كما يريد وهاب نحو حلف موسع في البلاد، لا يزال قيد الدرس ويحتاج إلى إنضاج سياسي لترتيب العلاقات مع أطراف آخرين كالحزب السوري القومي الاجتماعي الذي تخاصم أحيانا مع الحزب الديموقراطي اللبناني في الانتخابات.

لكن هذا التحالف سيكون مرحباً به في محور المقاومة وضمن الثوابت الاستراتيجية ولحماية خط هذا المحور، وسيكون ذلك مفيدا لحزب الله الذي له مصلحة سياسية في تلاقي حلفائه واجتماعهم في بوتقة واحدة ومن ضمن الثوابت الرئيسية لكنه ضنين بتنظيم الخلاف السياسي مع جنبلاط وباستقرار الجبل خاصة ولبنان عموما، في الوقت الذي ترسم فيه التحديات في وجه المقاومة ولبنان في ظلف دقيق.

ولعلّ هذا الحدث قد دفع برئيس الجمهورية الى التحرك على الصعيد الحكومي، لكن لا بد من الإشارة إلى غياب دور متقدّم لرئيس الجمهورية في المبادرة الفورية لوقف الاندفاع الأمنية تلك، إضافة إلى دوره في عودة الأجهزة إلى مرجعياتها السياسية بعد تفلت شعبة المعلومات.

وبينما عاد دور حزب الله إلى الواجهة من جديد حافظا للاستقرار، خاصة وأن الأمر يتعلق بحليف وثيق له، إلا أن البارز في ما جرى كان هذا الغياب لدور رئيس الجمهورية في اليومين الأولين للحدث، قبل أن يبادر بعد يومين إلى إطلاق موقف علني مما جرى. وقد كان من واجب حادث خطير كالذي وقع، أن يستدعي المبادرة من قبل عون منذ الساعات الأولى، فبدا على هامش الحدث، شأنه شأن رئيس مجلس النواب نبيه بري، لكن عون هو رئيس الجمهورية وهو المعني الأول والمسؤول عن حفظ أمن البلاد، وهذا فارق كبير بين موقف الرجلين. وهو انتظر افتتاح المكتبة الوطنية للخروج بمواقف أكثر وضوحا، علماً أن الحدث حمل كل عناصر التوتر، وتقاطع فيه عمل المؤسسات الأمنية مع عدم الاستقرار السياسي، وهو حدث يمسّ بأمن الجبل لا بل أمن حليفه حزب الله، فيما الطرف الآخر هو رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، شريك عون في التسوية، وكان من شأن أي تقاعس أو خطأ أمني أن يشعل الوضع الداخلي الذي يحرص عون على استقراره كونه يمس عهده في الدرجة الأولى.

من هنا القول أن من المهام الأساسية للرئيس أن يُشرف على عمل المؤسسات الأمنية والتنسيق بينها حفاظا على الاستقرار وتأمين مستلزمات التهدئة الداخلية، وفي الحادثة الأخيرة، لم يظهر أي تنسيق أمني، وبدا الجيش اللبناني على هامش الحدث، وهو الجهة المسؤولة عن مجابهة أي توتر أمني. والمفارقة هنا أن ما حصل جاء بعد أيام على اجتماع المجلس الأعلى للدفاع، الذي طلب فيه رئيس الجمهورية من هذه الأجهزة التنسيق في ما بينها للحؤول دون توتر الوضع الهش أصلا في البلاد.

هذا من ناحية، من ناحية موازية، يبدو أن رئيس الجمهورية يريد تدارك الأمور قبل تفاقمها ورفع جبهة ٨ آذار السقف على الصعيد الحكومي، علماً أن عون، قبل أن يصبح رئيسا للجمهورية، كان دائم الحرص على تمييز نفسه، بأنه ليس من قوى ٨ آذار بل حليف لها. اليوم، وفي ظل

رئاسته للجمهورية، فإن إحياء ٨ آذار يعني في المقابل عودة الاصطفافات السابقة بين ٨ آذار وخصومها، علماً أن ثمة محاولات لدى الفريق الآخر لإحياء بقايا قوى ١٤ آذار والعمل جار على هذا الصعيد، لكنه لم يتخذ صفة الجدية حتى الآن، وإن كان يحاول إحياء شخصيات (من طوائف مختلفة بينها شخصيات شيعية) كانت على هامش الأحداث في الفترة الماضية، تحديدا منذ تسوية وصول عون إلى الرئاسة.

وثمة تحليل يشير إلى أن إعادة إحياء حلف ٨ آذار، أو على الأقل النية والحديث بذلك، يعني أن تلك القوى تميّز نفسها عن الرئيس، لا بل قد لا تكون على الموجة السياسية نفسها معه، وهو أمر يشير إلى الخلاف الذي حصل بين عون وحزب الله حول توزيع سنة اللقاء التشاوري، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى التناغم الذي سيحصل بين الجانبين بعد تشكيل الحكومة، كما يشير بعض المتابعين، إلا أنه من غير المرجح أن يؤدي الأمر إلى خلاف عميق بين قوى ٨ آذار والرئيس عون.

أزمة نظام

في موازاة ذلك، يبدو أن تأليف الحكومة قد وصل إلى الطريق المسدود، وهو أمر طبيعي في هذا النظام غير المتآلف مع الأنظمة السياسية الحديثة، والذي يستند إلى أسس طائفية لم يتمكّن اتفاق الطائف من إيجاد حلّ لها، برغم دعوته إلى إلغاء الطائفية السياسية، الأمر غير الوارد تحقيقه لسنوات طويلة مقبلة إذا لم نقل لعقود.

من هنا، باتت أزمة النظام السياسي برمّته، لا سيما بعد سجال الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ميشال عون الماروني والرئيس المكلف سعد الحريري السني، وما يدعم هذه المقولة

ان الطرفين يحتفظان بعلاقة جد متينة. ويجب أن نشير هنا إلى أن كل طرف يرى ان له فضلاً على الآخر. فالحريري يعتبر أن موقفه بدعم عون ليصل الى الرئاسة شكّل مفتاح وصوله وخاصة على صعيد إبعاد الفيتو السعودي عن زعيم التيار الوطني الحر الذي كان يصنف من قوى ٨ آذار، وإن حاول النأي بنفسه عنهم. في المقابل، يلفت عون إلى الدور الذي أدّاه في فكّ "أسر" الحريري في السعودية، الذي أدّى به أيضاً إلى مخاصمة كل من رضي بهذا الأمر وكثيرون منهم هم لا يزالون داخل تيار المستقبل.

في كل الأحوال، فشل الرئيس المكلف على مدى الأشهر السبعة الماضية بتأليف الحكومة. ويتّجه الاستحقاق الحكومي نحو الحائط المسدود، لتتكشّف الأزمة عن كونها أزمة نظام لا أزمة حكومية عابرة.

وبات واضحاً أن ثمة رؤيتين بين الحريري و عون حيال صلاحيات كل من رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وهو مشهد أعاد إلى الأذهان تلك السجلات التي دارت في مراحل طويلة من التاريخ اللبناني قبل التوصل إلى اتفاق الطائف. هي ليست المرة الأولى التي يخرج فيها هذا الخلاف إلى العلن، حدث ذلك بعد الانتخابات النيابية مباشرة في حزيران الماضي، يوم اندلع سجال الصلاحيات، كما في أيلول بعد تقديم الحريري تشكيلة حكومية لم تعجب عون، فردّ الأخير على لسان وزير العدل سليم جريصاتي ملامحاً إلى إمكانية سحب التكليف من الحريري، الذي أوعز بدوره إلى مقربين منه للرد على عون والحديث عن صلاحيات رئاسة الحكومة السنية وقد جند رؤساء حكومة سابقين وحتى دار الفتوى، لذلك، لا بل فتح الباب أمام شخصيات سنيّة متطرّفة سياسياً وأمام تكتل سنيّ عاد إلى الإطالة في الفترة الماضية، حتى أن الحريري انفتح على شخصيات سنية راديكالية كاللواء أشرف ريفي وغيره للدلالة على أن لديه خيارته وأنه يشكل

عام_____ اس_____ تقرار س_____ نّي ف_____ ي ال_____ بلاد.

رسالة عون

قرّر رئيس الجمهورية ميشال عون التوجّه إلى مجلس النواب في رسالة يبرز فيها موقفه من الحكومة، وهو يعلم تماماً أن المأزق كبير وأن لا حلّ لهذه المعضلة في المجلس، لكنه قرر إخراج الكرة من ملعبه ليلقيها لدى نواب الأمة.

من ناحيته، يبدو الحريري واثقاً من موقفه، وهو ما كان ليلجأ إلى "غزوة" الجاهلية لولا ثقته بهذه القوة، وذهب بعدها إلى رفض صيغة عون للحكومة القائمة على ٣٢ وزيراً، والرئيس عون لا يزال يؤكد رفضه النيل من صلاحيات الرئيس المكلف وفرض أعراف دستورية جديدة تخالف نصوص الدستور ومقتضيات الوفاق الوطني التي يقول الحريري أن الطائف جاء بها.

يريد الحريري أن يقدم عون وزارة نواب اللقاء التشاوري من حصته، بينما يسعى عون والوزير جبران باسيل إلى الحصول على ثلث معطل في الحكومة، قد يشكل تغييراً كبيراً في صيغة ما بعد الطائف التي لم تنص على حصة وزارية لرئيس الجمهورية.

الأمر متّجه نحو التأزم، يعلم رئيس الجمهورية محدوديّة قدرته على التغيير وقد لا يقبل رئيس المجلس نبيه بري بمثل هذه الخطوة، أو حتى انعقاد مجلس النواب في حال قررت كتلة المستقبل النيابية المقاطعة، وهي الكتلة السنّيّة الوزنة.

أما بالنسبة إلى تلميح عون بنقل التكليف إلى مرشح سنّي آخر، فإن الحريري يقارب الأمور بثقة ويعلم أنه مطلب تقاطعي بالنسبة إلى جميع الأفرقاء الأقوياء، ما يحول خطوة عون إلى

موقف سياسي وضغط معنوي أكثر منها خطوة عملية. ورئيس البلاد اليوم يحاول تدارك تهميش نفسه عن أحداث الجاهلية التي يقول أنه لم يكن على علم بها، لكنه تحرك متأخراً ما يشير إلى في كل الأحوال إلى أنه لم يمارس مهامه رئيساً للأجهزة الأمنية، إذا سلّمنا أنه كان رافضاً للهجمة على الجاهلية. وبينما صمت في البدء، عاد للحديث عن الموضوع عبر كلام اعتبره الحريري موجّهاً ضده ومتعاطفاً مع موقف وهاب وحزب الله، والأمر نفسه في موقفه من توزيع نواب اللقاء التشاوري، حتى أن عون حاول حشر الحريري عبر طرح رفع عدد الوزراء إلى ٣٢ وزيراً، ما رفضه الحريري لعدم تكريس عرف توزيع علوي، ولو كان من حصته، معتبراً أن ذلك يعني توزيع علوي من حصة ٨ آذار ومقرب من الرئيس السوري بشار الأسد، وهو الأمر المرفوض ذلك أن العلويين طائفة يحق لها التمثل، كما أنه من غير المنطقي أن لا يكون لدى الحريري أي مرشح وزاري لهذا المنصب، لكن ثمة ورقة هامة في يد الحريري لرفض هذا الأمر إذ قد يقول أن النواب العلويين في البرلمان اللبناني يلا يتعدون الإثنيتين، وهو ما لا يمكنهم من التمثل في الحكومة، ويجب الرد على هذا الأمر عبر القول أنه لا يمكن اتّخاذ ذلك كمعيار ويمكن ان يتّراس أحد النواب العلويين أو من طائفة السريان المطروح توزيعها، إحدى الكتل النيابية ليتمثل في الحكومة.

وهذا الأمر، إذا استمر على هذا المنوال، يمكن أن يدفع قوى ٨ آذار إلى التلويح بتمثيلهم في الوزارة على أساس عددهم في المجلس النيابي، وهو ما سيعطيهم أكثر من نصف مقاعد الحكومة، لكن الأمر متروك للوقت وليس هذا الخيار وارداً في الفترة الحالية.

في كل الأحوال، وفي عودة إلى موضوع رسالة رئيس الجمهورية الى المجلس النيابي، ماذا ينصّ الدستور حول هذه المسألة وما هي مفاعيل هذه الرسالة؟

إن خطوة توجيه رسالة الى مجلس النواب أعطيت لرئيس الجمهورية بعد إتفاق الطائف بصورة صريحة وتحديدا في المادة ٥٣ من الدستور، وهي تتيح لرئيس الجمهورية توجيه رسائل عند الضرورة الى مجلس النواب توجب عليه الانعقاد خلال ثلاثة أيام للاستماع إلى الرسالة سواء كانت موجهة بواسطة رئيس المجلس النيابي، وهو المرجح، أو إذا شاء الرئيس تلاوتها شخصيا أمام الهيئة العامة للمجلس أمام النواب في حال كان الوضع في البلاد جد متوتر، وعندها، على المجلس الانعقاد لاتخاذ القرار أو إجراء اللازم بخصوص الرسالة.

يدرك رئيس الجمهورية أن مفعول الرسالة يبقى معنويا وليس تنفيذيا وهي تتعلق بدور الرئيس على أساس أنه شريك أساسي في تأليف الحكومة، ولا آلية دستورية تشير إلى كيفية الخروج من المأزق، ولا يمكن للرئيس أن يسحب التكليف من الحريري.

وثمة سؤال آخر حول مدى تجاوز رئيس المجلس نبيه بري لهذه الرسالة، وإن كان من المرجح أنه سيقبل بعرضها أمام المجلس، وتشير وجهة نظر دستورية غير مجمع عليها إلى أن المجلس قد يتلقى رسالة الرئيس ويناقشها، ويمكنه أن يصدر توصية بسحب التكليف من رئيس الحكومة المكلف فيتلقف رئيس الجمهورية هذه التوصية ويصدر كتابا لسحب التكليف، ومن ثم الدعوة إلى استشارات جديدة وتكليف رئيس حكومة جديد، استناداً إلى كون مجلس النواب هو المصدر الأساسي للتكليف لأن الاستشارات الملزمة هي التي تحدد هوية رئيس الحكومة المكلف، كما أن مجلس النواب هو الذي يمنح الحكومة الثقة ويحجبها عنها، لذا، من الممكن للمجلس أن يتخذ الإجراء على هذا الصعيد. وقد يلجأ المجلس إلى اعتماد توصية تتضمن طلب اعتماد معيار واحد في التشكيل أو مواصفات معينة، أو اعتماد توصية سحب التكليف من الحريري، فيصدر رئيس الجمهورية كتابا بسحب التكليف ويدعو إلى استشارات نيابية ملزمة من أجل تسمية رئيس مكلف جديد. على ان استبعاد الحريري عبر المجلس يبدو صعبا جدا.

يبدو موقف الحريري قويا، وهو ألمح إلى هذا الأمر بحديثه عن التوازنات، إذ إن الصلاحيات الدستورية التي يملكها تخوّله أن يؤثر على مصير الحكومة وأن يكون اللاعب الأول والأساسي في مسارها حتى ولو لم يكن معه أي وزير، وهو قادر على جعل الحكومة مستقلة بمجرد استقالته هو، كما أنه يستطيع عمليا تعطيل جلسات مجلس الوزراء من خلال امتناعه عن توجيه الدعوة إليها أو من خلال غيابه عنها، كما أنه صاحب الدور الأول في وضع جدول أعمال مجلس الوزراء، فضلا عن عدم وجود مهلة صريحة أمامه لتوقيع المراسيم. وهو وحده قادر على إنهاء التكليف باعتذاره عن تأليف الحكومة، وهو يعتبر كلام رئيس الجمهورية تهويلًا أكثر منه حقيقيا، ولن يكون في استطاعته سوى الضغط السياسي على الحريري من أجل دفعه إلى توجيه رسالة الاعتذار، كما أن في إمكان الحريري تغييب كتلته النيابية عن المجلس النيابي فيصبح المجلس عاجزا معنويا و"ميثاقيا" عن اتخاذ قرار، وهو أمر له علاقة بالتوازنات الطائفية في البلاد يمكن من خلالها لأية طائفة، حتى لو كانت صغيرة، أن تدّعي تهميشها، وبالتالي عدم ميثاقية مضي البلاد الى الامام من دونها.

هذا الأمر يعيد بنا الحديث إلى اتفاق الطائف الذي رفضه عون بشدة في الماضي قبل أن يعود ويقبل به مرغماً لعجزه عن تغييره وتبديل موازين القوى في البلاد. لكن عون ومعه التيار الوطني الحر، يجهدان الى إجراء تعديلات على الدستور تتعلق بإيجاد نص صريح حول بعض المهمل، ومنها مهلة تشكيل الحكومة أو توقيع الوزراء لملفاتهم، إضافة إلى افكار "إصلاحية" من وجهة نظر عون والتيار تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية.

تجدر الإشارة إلى أنه في موضوع صلاحيات رئيس الحكومة، فقد سجّل أكثر من مرة انتقاد للانتقاص منها حتى من قبل قيادات سنية مقربة من قوى ٨ آذار، ناهيك عن القيادات التي تتخذ موقفا وسطيا أو اكثر قربا من الحريري وداعمه الإقليمي منها الى المحور الآخر.

وقد صدرت تلك الانتقادات على لسان أعضاء في اللقاء التشاوري المقرب من حزب الله كالنائب جهاد الصمد وكان آخرها على لسان الوزير فيصل كرامي الذي أعلن ان في استطاعة الحريري ان يبقى مكلفا حتى نهاية العهد، ولا يوجد اي سياق دستوري يجيز سحب التكليف منه، والوسيلة الوحيدة لانهاء التكليف هي اعتذار الحريري بإرادته.

ويعبر كرامي بذلك عن نبض الشارع السنّي الذي يرفض المسّ بصلاحيات رئاسة الحكومة، أيّاً كان الشخص المكلف، بعد أن كانت ضعيفة في عهد الرئاسة المارونية القوية، أي في عهود ما قبل الطائف وما بعد إيجاد الصيغة الدستورية للحكم مع استقلال البلاد.

في الختام، يبدو أن الأزمة في البلاد مفتوحة على كل الاحتمالات، ولا أفق قريبا لحلّها، ويبدو رئيس الجمهورية في مأزق كبير، إذ إن عهده بات يستنزف زمنيا مع دخولنا في العام ٢٠١٩، وهو يريد الحفاظ على التسوية الرئاسية مع الحريري، لكن عبر فرض شروطه، وهو لا يبدو مستعداً للتنازل عن الثلث المعطل في الحكومة المرتقبة، محضراً لمرحلة ما بعد رئاسته أو في حال شغور موقف رئاسة الجمهورية، في الوقت الذي يصارع فيه الوقت لتأمين الظروف المناسبة لخليفته المحتمل رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، وهو ما يفسر تشددهما في موضوع إجبار الحريري على منح المقعد الوزاري السنّي للقاء التشاوري من حصته.

على أن الظروف الداخلية والاقليمية تفرض كما ان القوى الكبرى لا تزال تتمسك بزعيم المستقبل رئيسا للحكومة، مهما قيل عكس ذلك أو رشحت شخصيات لهذا المنصب، كما أن العهد نفسه ليس مستعدا لدعم شخصية سنّية مقربة من قوى ٨ آذار لتولي المسؤولية في ما تبقى من زمن العهد كون هذا الأمر سيؤدي إلى هزّ الاستقرار السياسي وربما الأمني الداخلي، مثلما

أن هذا ذلك سيضعف الثقة الدولية بلبنان الذي ينتظر بفارغ الصبر صرف المساعدات الاقتصادية التي وفرت له في مؤتمر سيدر.